



غرفة تجارة وصناعة الكويت
Kuwait Chamber of Commerce and Industry

دور

غرفة تجارة وصناعة الكويت

في

مجال التحكم التجاري محليا ودوليا

1997

د. ابراهيم مصطفى مكارم

مدير الادارة القانونية

غرفة تجارة وصناعة الكويت

تقديم

نتناول في مقام تقديم هذه الدراسة المحدودة المجال بحكم عنوانها، مجموعة من المعاني وبعضها من الأفكار تكشف عن سبب اختيارها، أي هذه الدراسة ، من ناحية ، وعن ارتباطها بأهداف المؤتمر محل تقديمها من ناحية أخرى، وعن أبعادها من ناحية أخيرة. ونبادر فنحن أنفسنا من أي ترتيب بين هذه المعاني وتلك الأفكار ومن ثم ننوه بادئ ذي بدء أن اجمال هذه المعاني يتلخص في أنه من المستقر أن حجم أي ظاهرة قانونية (أو غير قانونية) يتحدد بالمساحة التي تحتلها سواء في وسائل الاعلام المختلفة أو في مقدار اهتمام الرأي العام المعني بها أو في كمية الدراسات التي تتناولها ونضيف الى تلك الأفكار أن هذه الظاهرة تتحدد أيضا بما يصدر في شأنها من قواعد قانونية.

وبتطبيق تلك المعاني وهذه الأفكار على موضوع هذا المؤتمر يتبين ودون مزايدة ان التحكيم التجاري احتل ، ولعقد من الزمن ، المساحة الأكبر في الاعلام القانوني ونعني بالاعلام القانوني في هذا الصدد ، بالإضافة الى معناه العام من حيث كونه وسيلة للإخبار بالعلم القانوني أو بواقع مرتبط بالقانون ، المؤلفات المطبوعة ، والأدبيات المنشورة والمؤتمرات المنعقدة (1) .

ونضيف في اطار المعنى المتقدم ان التحكيم التجاري حظي باهتمام من الرأي العام المعنى بالظاهرة وهو رأي عام متنوع في تركيبته ، متعدد في اهتماماته، فهو فضلا عن شموله لرجال القانون ذوي الاختصاص قد شمل مهنيين من ذوي الاهتمام ، ورجال أعمال من ذوي المصالح .

1. يراجع في تحصيل هذا المعنى النشرات المختلفة لاتحاد المحامين الدولي I.B.A لعامي 1997/96 ومحاضرات للباحث الحالي في

شأن المشكلات العملية للتحكيم وضوابط تسببه سنة 1990 - جمعية المهندسين الكويتية .

وتتحقق أهمية التحكيم التجاري أيضا بما صدر في شأن التحكيم من قواعد قانونية دولية ووطنية ، والأمثلة التطبيقية لهذا المعنى من الكثرة ولكن نكتفي الى الاشارة ، في هذا الموضع، الى اتفاقية تنفيذ احكام المحكمين الاجنبية المنعقدة في نيويورك سنة 1958 . وكذلك ماوضعتة لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية من نظام للتحكيم المعروف باسم UNICITRAL واتفاقية فض منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى التي وضعها البنك الدولي للإنشاء والتعمير سنة 1965 والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 1966. (1)

ويكشف ماتقدم عن سبب اختيار هذه الدراسة لتكون موضوعا من موضوعات المؤتمر المائل اذ ان التحكيم التجاري نشأ صنوا وقرينا للتجارة ، فهو من التجار واليه ، والمرجعية في شأنهم وشأنه مجتمعاتهم التي انتظمتها وفيما بعد غرف التجارة (2) ، وهذا هو المعنى وراء اختيار هذه الدراسة موضوعا في المؤتمر المائل . أما من حيث أبعادها فنكتفي في شأنها بالاحالة الى مدخل الدراسة على نحو ما هو آت.

1. قد نضيف اليها قواعد غرف التجارة الدولية ICC والقواعد المشابهة. ويرجع من هذا الشأن الى مؤلف Martindale - Hubbel International Arbitration and Dispute Resolution Directory 1996
2. من تراث التحكيم التجاري في الكويت لجان اصحاب السوالمف وهى لجان كان يجرى تشكيلها من كبار التجار وحكمائهم لتصدر أحكاما فيما يقع من نزاعات بين طوائف التجار كل حسب طائفته التجارية.

مدخل الدراسة

* بطاقة تعريف بغرفة تجارة وصناعة الكويت.

* تحديد مكان نظام تحكيم الغرفة على خريطة النظام القضائي الكويتي.

1- بطاقة تعريف بغرفة تجارة وصناعة الكويت (مرجعية للتجار):

يلزم كاحدى أولويات هذه الدراسة وبديهااتها ، تقديم الشخص الرئيسي فيها، ألا وهو غرفة تجارة وصناعة الكويت ، وهو ما يدعو الى توصيفها بادئ ذي بدء، واستطرادا مما أشير اليه في تقديم هذه الدراسة ، أنها الجهة المرجعية للتجار.

ويتأكد المعنى المتقدم ، من خلال قراءة أكثر من نص ، في مرسوم انشاء الغرفة ، لكن نكتفي في خصوص هذه الدراسة من هذه النصوص بما يلي:

" غرفة تجارة وصناعة الكويت مؤسسة ذات نفع عام غايتها تنظيم المصالح التجارية والصناعية وتمثيلها والدفاع عنها والعمل على ترقيةها....." (مادة 1) .

وكذلك نص المرسوم المذكور على الآتي:

" يدخل في صلاحيات غرفة تجارة وصناعة الكويت بحسب اختصاصها

تحديد العرف التجاري والصناعي ... " (مادة 6 فقرة 13) .

كما نص المرسوم أيضا على الآتي :

" يجوز للغرفة أن تفصل في المنازعات التي تقدم إليها باتفاق

أصحاب العلاقة بطريق التحكيم " (مادة 11).

ويحصل مما تقدم أن الغرفة وكجهة مرجعية للتجار نيظ بها أن تفصل

في منازعاتهم ، وهو اختصاص أصيل لجماعات التجار وغرفهم ، وتراث

تجاري لآباء التجارة⁽¹⁾.

وآخذا بنظر حديث قامت الغرفة ، سندا على ماتضمنته وثيقة انشائها في

شأن التحكيم بوضع نظام للتحكيم التجاري تبنى أحدث نظرياته ، ونصب من

أحد لجان مجلس إدارة الغرفة وهي لجنة التحكيم والتسجيل ، مركزا للتحكيم

التجاري في الكويت ، وهو الموضوع الرئيسي لهذه الدراسة ، ولكن في هذا

الموضع نكتفي بأن نشير في شأنه الى مايلي .

2- تحديد مكان نظام تحكيم الغرفة على خريطة النظام القضائي

الكويتي:

يتم معالجة هذه النقطة من خلال قراءة موجزة لأمرين هما :

1/2 مطالعة للنظام القضائي الكويتي.

اية مطالعة للنظام القضائي الكويتي يجب أن تبدأ بقراءة المادة

163 من الدستور التي تنص على الآتي:

(1) سبق الإشارة الى هذا المعنى في هامش تقديم الدراسة الماثلة.

" لا سلطان لأي جهة على القاضي في قضائه ، ولا يجوز بحال التدخل في سير العدالة ، ويكفل القانون استقلال القضاء ويبين ضمانات القضاة والأحكام الخاصة بهم وأحوال عدم قابليتهم للعزل. "

وتكشف المادة السابقة عن أن دعامة القضاء الكويتي هو استقلاله ، وقد جاءت القوانين المختلفة التي نظمت القضاء مؤكدة ثلاثة مفاهيم ، هي دعامات القضاء العادل ، وتتمثل في ضرورة سلوك إجراءات معينه لعقد الخصومة صونا للحقوق وحفظا لها وحماية لحرريات الأفراد ، وفي ضمان الحيطة في نظر الدعوى تجنباً للانحياز ، وفي كفالة تمتع الأحكام بالحجية في تنفيذها تأكيداً لسيادة القضاء.

ومن ناحية أخرى ، أفسح النظام القضائي الكويتي في إطار ما تقدم للتحكيم الاتفاقي مكاناً رفيعاً فجاءت نصوص المواد من 173 الى 188 من قانون المرافعات المدنية والتجارية لتؤصل مفاهيمه ، وتقنن أدايه ، وتفصل إجراءاته ، ومن ثم نصت المادة 173 مرافعات على الآتي:

"يجوز الاتفاق على التحكيم في نزاع معين ، كما يجوز الاتفاق على التحكيم في جميع المنازعات التي تنشأ عن تنفيذ عقد معين ، ولا يثبت التحكيم الا بالكتابة".

ولا يجوز التحكيم في المسائل التي لا يجوز فيها الصلح ، ولا يصح التحكيم الا ممن له أهلية التصرف في الحق محل النزاع. ويجب أن يحدد موضوع النزاع في الاتفاق على التحكيم أو اثناء المرافعة ولو كان المحكم مفوضاً بالصلح ، والا كان التحكيم باطلاً.

ولاتختص المحاكم بنظر المنازعات التي اتفق على التحكيم في شأنها ويجوز النزول عن الدفع بعدم الاختصاص صراحة أو ضمنا .

ولايشمل التحكيم المسائل المستعجلة مالم يتفق صراحة على خلاف ذلك.

وعنى القضاء من ناحية أخرى الى ترسيخ فكرة أن التحكيم قضاء فقضى:

" ان المستقر أن المحكم لا يعدو أن يكون قاضيا "

" وقع عليه اختيار الطرفين المتنازعين للفصل "

" في نزاع محدد بينهما بدلا من قاضي الدولة "

"الرسمي لحكمة توخاها المشرع عندما أقر نظام "

" التحكيم. " (1)

وعلى هذا فإذا كان ماتقدم هو صورة وصفية عاجله للنظام القضائي

الكويتي ولتحديد مكان التحكيم التجاري فيه ، وهو ما يكشف عن أنه أحد

روافد القضاء وشعبة من شعبه ، ومن ثم يثور السؤال حول موقع تحكيم

الغرفة من هذا النظام وهو الأمر الذي نعالجه من خلال الجزئية التالية.

2/ ب التكييف القانوني لنظام تحكيم غرفة تجارة وصناعة

الكويت.

يلزم في بيان هذه الجزئية أن نعرض لبعض المسائل الأولية ،

وهي تتعلق بتعريف التحكيم بصفه عامة وكمصطلح قانوني ثم

يجري تطبيق ذلك على نظام تحكيم الغرفة ونختتم بإشارة عاجله

الى أثر هذا التعريف على المسائل المختلفة وهو محل صلب

1- طعن تمييز رقم 75/48 تجاري 76/12/29 منشور في مجموعة القواعد القانونية التي قررتها محكمة التمييز في المدة من 1972/11/1 حتى 1979/1/1 ص 1 ق 1

البحث وذلك على النحو الآتي:

- مسائل أولية - التعريف بالتحكيم - المصطلح القانوني

نضيف الى التعريف المشار اليه في فقرة البحث السابقة

ومن ناحية أخرى التعريف الآتي:

" التحكيم نص في عقد أو اتفاق يتم بمقتضاه اختيار محكم أو محكمين للفصل في انزعة تطرح عليه أو عليهم بمقتضى هذا الاتفاق وفي حدوده ويكون له أو لهم ما لمحكمة الموضوع من سلطة الفصل في هذه الأنزعة." (1)

واذ نكتفي بذلك في هذا الموضع ننتقل الى نقطة رديفة لهذه الجزئية وهى التالية.

متابعة للتعريف السابق - أنواع التحكيم التجاري:

بينما فيما تقدم مفهوم مصطلح التحكيم ، قصرنا له على ما عرف بالتحكيم التجاري ، وهو ما يرتب أن نستبعد من دائرة المحاضرة والبحث التحكيم الدولي العام ، ونعنى بذلك التحكيم بين الدول بصفقتها كذلك وهو تحكيم يأتي رديفا للقضاء الدولي كقضاء محكمة العدل الدولية وقضاء محكمة العدل الأوروبية.

وانطلاقا من هذه الملاحظة الدولية ننتقل الى نقطة أخرى ألا وهى أن التحكيم التجاري قد يكون تحكيميا تجاريا محليا ينشأ في رحاب قانون وطني وبين أطراف وطنية أو أجنبيه ولكن ينعقد في ظل قانون

1. (تمييز طعن رقم 19-74- تجاري 76/6/2 - منشور المرجع السابق).

وطني ، من حيث الاجراءات أو الموضوع ، وقد يكون تحكيما تجاريا دوليا (خاصا) . وهو مايكون بين أطراف متحدي الجنسية أو مختلفيها ، وقد يكون مناسبا لهذا المقام ، أن ننوه بأن صفة الأجنبي في تحكيم تجاري معين تلحق به بناء على مكان انعقاده لا بناء على جنسية أطرافه أو محكميه لذلك جاءت تسمية اتفاقية نيويورك في شأن تنفيذ أحكام المحكمين الأجنبية المنعقد سنة 1958 فهي على مايكشف عنه عنوانها ، قد الحققت صفة الأجنبي بالاحكام لا بالمحكمين.

باختصار ودون أن نستطرد فيما تقدم من تعريفات نكتفي بالقول أن ما نتعامل معه في هذه الدراسة هو التحكيم التجاري بنوعيه محليا كان أو أجنبيا.

ونضيف الى ماتقدم أن التحكيم التجاري أيضا نوعان تحكيم عارض AD HOC أو تحكيم مؤسسي أو المنظم والتحكيم العارض هو التحكيم الذي يختار طرفاه نظامه ومحكميه في غيبة من أن إية سلطة وصائيه ، أما التحكيم المنظم أو المؤسسي فهو حيث تكون هناك سلطة ينتظم التحكيم المتفق عليه من خلالها كتحكيم غرفة التجارة الدولية.

*** تطبيق الأفكار السابقة على جزئية البحث الماثلة - التكييف**

القانوني لتحكيم الغرفة.

تكشف قراءة المواد السابق الاشارة اليها من رسوم انشاء الغرفة ومطالعة مواد نظام تحكيم الغرفة عن أن تحكيم الغرفة هو تحكيم منظم

أو مؤسسي بمعنى أن طرفي نزاع ما يمكن أن يلجأ إلى الغرفة لتنظيم وإدارة تحكيم بينهما وفقا لنظامها، كما أنه ليس هناك ما يمنع طرفا النزاع أن يختارا نظام الغرفة في تحكيم عارض دون أن يلجأ إلى الغرفة كجهة تحكيم .

وسواء كان اختيار الغرفة كجهة تحكيم أو لنظامها كمشاركة تحكيم فإن التحكيم المنعقد في جميع الأحوال وفقا لنظام الغرفة يكون بمثابة تحكيم اتفاقي يخضع في احكامه للمواد 173-188 من قانون المرافعات المدنية والتجارية.

وإذا انتهينا من تعريف التحكيم كمصطلح قانوني ومن تكييف تحكيم الغرفة في ضوءه يثور التساؤل حول الآثار المترتبة على هذا التعريف أو ذلك التكييف بالنسبة لمسائل التحكيم المختلفة ، ونعنى بمسائل التحكيم المختلفة ، سلطة المحكم ، والمسائل الادارية المتعلقة بانعقاد هيئة التحكيم ، وضوابط تسبيب حكم التحكيم وجميع ذلك سيكون محلا لتفصيل تتكفل ببيانه نقطة البحث التالية عن الأداء القضائي للغرفة في مجال التحكيم التجاري (دوليا ومحليا) والتي سيعقبها نقطة بحث أخيرة عن الأداء التنظيمي للغرفة ويرفق بذلك ملحق وثائق لبعض النصوص ذات العلاقة بالبحث.

أولاً

الأداء القضائي لنظام تحكيم غرفة تجارة وصناعة الكويت (دولياً

ومحلياً):

تمهيد

اختلاف التعريف بين التحكيم التجاري الدولي والمحلي لا يرتب

اختلافا في الأداء : " بيان ذلك "

يختلف تعريف المنازعة الدولية عن المنازعة المحلية في خصوص
تحكيم غرفة التجارة من حيث عناصر كل منهما ولكنهما لا يختلفان من حيث
كيفية نظر أي منهما.

فالمقرر قانوناً أن صفة الدولية أو الأجنبية تتحدد باختلاف أحد عناصر
الدعوى ، أي أشخاصها أو سببها أو موضوعها ، فإن ثبت لأي من هذه
العناصر صفة الأجنبية كان النزاع دولياً، ولكن مع ذلك فلا اختلاف من حيث
إجراءات نظر أي منهما وفقاً لتحكيم الغرفة سواء كان تحكيمياً مؤسسياً أو
تحكيمياً عارضاً على نحو ما المحنا إليه في مدخل هذه الدراسة . أما وأنه
لا خلاف في كيفية أداء الغرفة للتحكيم بالنظر إلى جنسية نزاع ما فإننا ننتقل
ليبين أحكام نظام تحكيم الغرفة ، وننوه في مبدأ الأمر أنه يتسم بأمور ثلاثة هي
بساطة في الإجراءات، وحيدة في الأداء، وحجية في الأحكام ، وتفصيل ذلك
سيكون بتقديم صورة عنه فيما يأتي:

1- إدارة التحكيم:

تناولت إدارة التحكيم نصوص المواد الآتية (22) ، (23) ، (24) ، (25) من نظام تحكيم الغرفة ومدار هذه المواد هو أن إدارة التحكيم تتولاها أمانة اللجنة والتي تتولاها الإدارة القانونية للغرفة وذلك على تفصيل مجمله تلك المواد التي نكتفي بطلب الرجوع إليها في موضوعها بالملحق الوثائقي للبحث.

2- اتفاق التحكيم:

يفترض أن التحكيم الذي تجريه الغرفة إنما يكون بناء على نص في عقد أو اتفاق تحكيم وتنص المادة (3/23) من نظام تحكيم الغرفة على أنه إذا كان التحكيم الزامياً أي بموجب عقد أو مشاركة التحكيم وجب على الأطراف أو الأطراف الأخرى الإجابة على طلب البدء في التحكيم خلال ثلاثين يوماً من تقديم التحكيم ونكتفي في هذا الخصوص بالإشارة إلى هذه الجزئية في حالة إلى مزيد من البحث في شأنها فيما عنون "هوامش على بعض المشكلات العملية للتحكيم التجاري الذي تجريه الغرفة " مع الأخذ في الاعتبار ما تنص عليه المادة (5) من النظام من أنه في تطبيق أحكام هذا النظام يشترط أن يكون أحد أطراف المنازعة التجارية عضواً في الغرفة.

3- تشكيل هيئة التحكيم:

عالجت المادة الأولى من نظام تحكيم الغرفة تصورات تشكيل هيئة التحكيم فنصت على أنه تشكل إما من محكم واحد أو ثلاثة محكمين وعند غياب

الاتفاق على أيا من المحكمين وتقوم لجنة التحكيم والتسجيل بتسمية المحكم الذي أخفق طرفه أو أطرافه على تسميته (المادة 14 من النظام).

4- إجراءات نظر التحكيم:

عالجت المواد "(26-40) من نظام تحكيم الغرفة" إجراءات نظر التحكيم وعلى وجه الخصوص إجراءات رد المحكم " مادة (27) نظام تحكيم الغرفة" والمدة التي يصدر فيها التحكيم " مادة (26) نظام تحكيم الغرفة" وأدلة الثبوت أمامها " مادة (36) نظام تحكيم الغرفة" ولغة التحكيم الأصلية وجميع ذلك مما يمكن الرجوع إليه في موضعه في الملحق الوثائقي بهذا البحث.

5- إصدار حكم التحكيم:

نصت المادة (42) من نظام الغرفة على نهائية الحكم وهذا المعنى هو ترديد لما أورده قانون الأتعاب المدني والتجاري في هذا الشأن .
ويصدر الحكم ملتزماً بضوابط تسبب تبرؤه من البطلان وذلك هو معالجة فيما يأتي:

1/5- ضوابط تسبب أحكام المحكمين:

يقصد بمصطلح ضوابط تسبب أحكام المحكمين المقاييس التي يبرأ بها الحكم من عوار الغاء ، وسبب الغاء حكم المحكمين ، محدد في قانون المرافعات المدنية والتجارية في المادة 186 حيث نصت هذه المادة على الآتي:

" لايجوز استئناف حكم المحكم الا اذا اتفق "

"الخصوم قبل صدوره على خلاف ذلك ويرفع"

" الاستئناف عندئذ أمام المحكمة الكلية "

" بهيئة استئنافية ويخضع للقواعد المقررة "

" لاستئناف الأحكام الصادرة من المحاكم ويبدأ "

" ميعاد من ايداع أصل الحكم ادارة الكتـاب "

" وفقا للمادة 184 "

" ومع ذلك لا يكون الحكم قابلا للاستئناف "

" اذا كان المحكم مفوضا بالصلح أو كان محكما "

" في الاستئناف أو اذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز "

" خمسمائة دينار أو كان الحكم صادر من "

" الهيئة المنصوص عليها في المادة 177. "

" ويجوز لكل ذي شأن أن يطلب بطلان حكم "

" المحكم الصادر نهائيا وذلك في الأحوال "

" الآتية ولو اتفق قبل صدوره على خلاف ذلك : "

" أ- اذا صدر بغير اتفاق تحكيم أو بناء "

" على اتفاق تحكيم باطل أو سقط بتجاوز "

" الميعاد أو اذا كان الحكم قد خرج عن "

" حدود الاتفاق على التحكيم . "

" ب- اذا تحقق سبب من الأسباب التي يجوز "

" من أجلها التماس إعادة النظر. "

" ج - اذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في "

" الاجراءات أثر في الحكم. "

تفريعا على هذا فاذا كان الحكم قابل للاستئناف فان العوار الذي يصيب حكم المحكم هو ذات العوار الذي يعيب حكم قاض المحكمة من حيث الخطأ في تطبيق القانون أو مخالفته أحكامه ، وكذلك الحال بالنسبة لالتماس إعادة النظر ، وهو ما يدعونا الى أن نتجاوز هاتين الحالتين ، - وهما نادرتان في العمل - اذ أن أحكامهما لا تختلف عما عليه الحال في قضاء المحاكم.

أما البطلان فهو ما ينفرد به حكم المحكم من أحكام اذا يرتبط معه وجودا وعدما ودون حاجة الى أن يتفق أطراف التحكيم على خضوع الحكم الصادر فيه له بل يخضع له بقوة القانون IPSO JURE ودون حاجة الى اتفاق من الخصوم ، وهو أمر وان اتفق فيه البطلان مع التماس إعادة النظر الا أن التماس إعادة النظر يختلف عنه من حيث ندرته في العمل وانه لا يصيب أسباب الحكم بسبب من القاضي أو المحكم بل لأمر خارج عنهما.

ولكن هل تقاس أسباب بطلان حكم التحكيم بذات الأقيسة التي

تستخدم في بيان مدى بطلان أحكام القضاء ؟.

القول بأن حكم المحكم قضاء وانه بهذه المثابة تحكمه ذات أسباب البطلان التي تصيب بطلان أحكام القضاء ، وهى الأسباب التي نصت عليها المادة

(186) مرافعات ، فضلا عن الأسباب التي تنفرد بها ذات الأحكام ، وهي صدور الحكم بغير اتفاق تحكيم ، أو بعد انقضاء أجل التحكيم ، ذلك القول لم يعف الساحة القانونية من الاختلاف حول ما اذا كانت أسباب البطلان لحكم المحكم تقاس بذات الأقيسة التي يقاس بها بطلان حكم القاضي.

فقد ذهب حكم لاحدى دوائر محكمة الاستئناف العليا الى :

" ان المستقر عليه قضاء - بغير حاجة الى ولوج النظريات الفقهية المتباينه في شأن طبيعة حكم المحكم - اذا هذا الحكم هو قضاء شأنه شأن حكم قاضي المحكمه الا أنه لا يقاس بذات الأقيسه التي يقاس بها هذا الحكم الأخير لاعتبارات منها أن المحكم هو شخص اختاره طرفا النزاع وغالبا ما تنقصه الدراية والالمام بفن صياغة الاحكام وبشتى القواعد والنظريات القانونية الصحيحة الأمر الذي يتوافر لدى قاضي المحكمة .

ولذا فلا تثريب على الحكم المستأنف اعتناقه هذا المنحنى ، ولا يبين من مطالعة الحكم المستأنف أنه وقد أخذ بذلك قد التزم مفهوما محدودا لمذلول مصطلح (الأسباب الواقعية) بما يجعله محصورا في ماديات واقعات النزاع ، كما ذهبت الى ذلك المستأنفه ، اذ الواضح من استقراء ذلك الحكم أنه التزم الأسس الثلاثة الى أشار اليها وجعلها الاطار العام الذي يحكم بصفة اجمالية الطعن بالبطلان في أحكام المحكمين وخاصة ما ورد بهذه الأسس أن الطعن في حكم المحكمين بالبطلان هو طريق استثنائي لا يجوز ولوجه الا للضرورة وان ما

أجازته المشرع لذوي الشأن من طلب بطلان هذه الأحكام في الحالات التي حددها يجب الا تتخذ وسيلة للتوصل الى النعي على الحكم بذات أوجه النعي التي تصلح سببا لاستئناف الأحكام والا كان في فتح باب الطعن بالبطلان تفويتا على ذوي الشأن لدوافعهم الأساسية من اختيار طريق التحكيم المختصر ومنطويا على العودة الى ساحة القضاء من باب خلفي ، وان ما قد يعتور أسباب الحكم القانونية من قصور فلا يؤدي الى بطلان الحكم متى كانت الأسباب الواقعية سليمة حتى وان كانت النتيجة التي انتهى اليها الحكم تخالف القانون أو لا تتماشى معه اذ لا يكون الحكم في هذه الحالة مشوبا الا بالخطأ في تطبيق القانون ولا يكون باطلا. (1)

الا ان هذا القضاء تم الرد عليه من خلال رأي لنا ذهبنا فيه الى الآتي:

"توافر صفة القضاء لحكم المحكم شأنه شأن حكم قاضي المحكمة يرتب

وحدة الأقيسة التي تقاس بها اسباب كل من المحكمين في شأن البطلان :

وفي شأن هذا المعنى استدللنا بما ذكره الحكم الاستئنافي من اقراره بتوافر صفة القضاء لحكم المحكم شأنه شأن حكم قاضي المحكمة ثم تناقضه مع نفسه بقوله الا أنه لا يقاس بذات الأقيسة التي يقاس بها هذا الحكم الأخير (حكم قاضي المحكمة) لاعتبارات منها أن المحكم هو شخص اختاره طرفا النزاع وغالبا ماتنقصه الدراية والالمام بفن صياغة الاحكام ويشتى القواعد والنظريات القانونية الصحيحة الأمر الذي يتوافر لدى قاض المحكمة.

وهذا القول وان جاء صحيحا في مقدمته الا أنه أصابه العور في خاتمته

فالقول بأن حكم المحكم قضاء فقول لامنازة فيه بل يأتي متفقا مع صحيح

1. " استئناف اداري تجاري صادر في 1983/3/1 في الاستئناف رقم 1230 لسنة 1982".

القانون فليس صحيحا أن حكم المحكم ذو طبيعة خاصة أساسها أن المحكم لا يستمد ولايته من القانون كما هي الحال بالنسبة لقضاة المحاكم وإنما يستمدّها من اتفاق الخصوم في تحكيمه ، كما يذهب من يفرق بين ضوابط قياس البطلان بين حكم المحكم وحكم القاضي.

5/ب - هوامش على بعض المشكلات العملية للتحكيم:

تأتي هذه الجزئية من البحث لتكون بمثابة مراجعة لما سبق من بحث وملخصا لبعض أمور ونكتفي في شأنه بتناول ما عنون به متدرجين بمراحل التحكيم المختلفة.

الاتفاق على التحكيم:

تناولنا هذا الأمر فيما سبق ونعود إليه لنعرض بعض المشكلات العلمية التي يمكن أن ، تثور في شأنه سواء كان ذلك عند الاتفاق عليه أو عند انعقاد التحكيم ، فعلى ضوء نص المادة 173 مرافعات قد ينص على التحكيم في نص عقد ينظم موضوعا معيناً وقد ينص عليه في اتفاق مستقل، وقد أنهينا إلى نظام تحكيم الغرفة هو بمثابة مشاركة نموذجية، قد تنبأه إرادة طرفي عقد أو نزاع ليكون مشاركة اتفاق التحكيم بينهما أو لينصب الغرفة جهة تنظيم التحكيم بينهما.

وقد عالج نظام الغرفة احتمال سكوت اتفاق التحكيم عن بيان عدد المحكمين ، فأوجب أن يكون العدد (وترا) على نحو ما نصت عليه المادة

2/174 مرافعات ولكن حدد عددهم بأحد رقمين 1 أو 3 "مادة (1) من نظام تحكيم الغرفة".

وعند انعقاد التحكيم ، قد يعتمد طرفاه لوضع مشاركة تحكيم مفصلة حينئذ تكتفي الهيئة التي تنظر التحكيم بها مستكملة بالنظام ونصوص التحكيم في قانون المرافعات المدنية والتجارية وكذلك قواعد اليونسترال، إذ أنها بحسب هي بمثابة القانون الواجب التطبيق عند عدم وجود اتفاق مغاير.

ويرتبط بغياب اتفاق طرفي التحكيم بعض المسائل المتعلقة بهذا الاتفاق ومن ذلك أتعاب المحكمين والنفقات الادارية له ، وهو ماسنبخته في موضعه.

انعقاد التحكيم:

ينعقد التحكيم بناء على اخطار المحكم أو المحكمين الخصوم خلال ثلاثة أسابيع من تاريخ قبول التحكيم بأول جلسة لنظر النزاع (م 23/نظام) وهذه المدة هي ثلاثين يوما في قانون المرافعات ويثور التساؤل حول مكان التحكيم والمناسب أن ينعقد التحكيم في مكان محايد والغرفة هي المكان المحايد.

طلب رد المحكم وتنحيته:

مما يتصل بمرحلة انعقاد التحكيم توافر الحيادة في المحكم بصفته قاضى ، ولكن المستقر أن الحيادة شرط في المحكم الفرد أو المرجح ، أما

المحكم المختار من طرف النزاع فقد يكون على سابق صلة بطرف النزاع الذي سماه ومع ذلك لا يكون هذا سببا لرده ، ويأتي هذا الرأي انطلاقا من نص المادة 178 مرافعات اذا ذهب ، " ولا يجوز رده (أي المحكم) الا لأسباب تحدث أو تظهر بعد تعيين شخصه. ويطلب الرد لذات " ولما كان الفرض ان اختيار محكمي الطرفين يتم عند الاتفاق على التحكيم أو عند تعيينهم بمعرفة المحكمة ومن ثم فان صلة أي منهما بطرف الخصومه تكون معلومه مسبقا فلا يجوز رد.. المحكم المسمى من قبل طرف التحكيم لصله سابقه. وفي هذا الخصوص نص نظام الغرفه على "يكون قرار اللجنة في تعيين المحكم أو المحكمين أو رئيس الهيئة نهائيا ولا يقبل أي طعن بشأنه الا للأسباب المتعلقة برد المحكمين في هذا النظام" (م16/و من نظام تحكيم الغرفة).

ونضيف أن استئناف طلب الرد له موعد خاص هو خمسة ايام من تاريخ الحكم الابتدائي.

اتعاب التحكيم عند غياب الاتفاق عليه:

يتم تحديد الأتعاب بمعرفة هيئة التحكيم اذ أنها مفوضه بذلك بمقتضى النظام ، وضوابط هذه الأتعاب أن يراعى فيها حجم التحكيم من حيث المطالبات الواردة به وما يتطلبه من جهد مع الأخذ في الاعتبار العرف السائد والسوابق في هذا المجال.

تنفيذ التحكيم (تفرقة بين التحكيم الأجنبي والتحكيم الوطني:

الأصل في حكم التحكيم الأجنبي أن يجرى تنفيذه وفقا لاتفاقية نيويورك المتعلقة بتنفيذ أحكام المحكمين الأجنييه ، ولكن جرى العرف لدى الجهات الحكومية واظهارا لحسن نواياها الى القبول بتنفيذ الأحكام الأجنييه دون اتباع اجراءات في شأنها .

أما في شأن التحكيم الوطني " فتجرى في شأنه مانصت عليه المادة

183 مرافعات التي تنص، على:

" يصدر حكم المحكمين بأغلبية الآراء ، وتجب كتابته "

" ويجب أن يشمل بوجه خاص على صورة من الاتفاق على "

" التحكيم ، وعلى ملخص أقوال الخصوم ومستنداتهم "

" وأسباب الحكم ومنطوقة وتاريخ صدوره والمكان "

" الذي صدر فيه وتوقيعات المحكمين _____ن "

" واذا رفض واحد أو أكثر من المحكمين _____ن "

" توقيع الحكم ذكر ذلك فيه . ويكـ _____ون "

" الحكم صحيحا اذا وقعته أغلبية المحكمين _____ن "

" ويجرى الحكم باللغة العربية مالم يتفـ _____ق "

" الخصوم على غير ذلك ، وعندئذ يتعيـ _____ن "

" أن ترفق به عند ايداعه ترجمة رسمية _____ة "

" ويعتبر الحكم صادرا من تاريخ _____خ "

" توقيع المحكمين عليه بعد كتابته. "

ثانيا

الأداء التنظيمي للغرفة في مجال التحكيم التجاري دوليا ومحليا:

تتناول هذه الجزئية الأداء التنظيمي للغرفة في مجال التحكيم التجاري دوليا ومحليا ويقصد بالأعمال التنظيمية - الأعمال ذات الطبيعة الادارية ونكتفي في شأنه بإيراد الأمرين الآتيين :

أولهما : تولى الغرفة على اساس من المجاملة الدولية ومبدأ المعاملة بالمثل الأعمال التنظيمية لجهات التحكيم الدولية والأجنبية الزميلة.

ثانيهما : الغرفة مركز لدرسات ووثائق التحكيم التجاري وهو أمر استقر على

اساس من واقع مارسته الغرفة منذ انشائها ولكن يجري تطويره وتنميته من خلال مشروع متكامل تبناه قرار لجنة التسجيل والتحكيم المؤرخ

.96/6/16

ملحق وثائقي:

يتضمن هذا الملحق نصوص نظام تحكيم غرفة تجارة وصناعة الكويت وكذلك مواد نصوص قانون المرافعات المدنية والتجارية الخاصة بالتحكيم كمرجع لصلب البحث.

نظام التوفيق والتحكيم التجاري لغرفة تجارة وصناعة الكويت

تقديم

يمتاز التوفيق والتحكيم التجاري على التقاضي العادي بسرعة الحسم وقلة التكلفة وسهولة الاجراءات فضلا عن الابقاء على العلاقات الودية بين الأطراف المعنية ، لذا أضحت سمة أساسية من سمات الأنظمة الاقتصادية الحرة ، وشرطا من شروط رفع كفاءتها وتحسين أدائها .

من هذا المنطلق بالذات ، وتجاوبا مع تطورات الاقتصاد الكويتي ومستجداته ، وتوسع علاقاته الدولية وتعددتها ، واعمالا لنص المادتين السادسة والحادية عشرة من قانونها ، أقرت غرفة تجارة وصناعة الكويت تطوير نظام التوفيق والتحكيم التجاري لديها حسب ما هو مبين في المواد التالية :

وتوصي الغرفة الشركات والمؤسسات وذوى المصالح الاقتصادية المختلفة الراغبين في حل نزاعاتهم التجارية بأسلوب التوفيق أو التحكيم أمامها أن يضمنوا عقودهم واتفاقاتهم أحد البنود التالية :

بند التوفيق : " كل نزاع ينشأ عن هذا العقد يحال الى التوفيق وفقا للأحكام الواردة في نظام التوفيق والتحكيم التجاري لغرفة تجارة وصناعة الكويت " .

بند التحكيم : " كل نزاع ينشأ عن هذا العقد أو تنفيذه أو الغائه أو فسخه يحال الى التحكيم وفقا للأحكام الواردة في نظام التوفيق والتحكيم التجاري لغرفة تجارة وصناعة الكويت " .

بند التوفيق والتحكيم : " كل نزاع ينشأ عن هذا العقد أو تنفيذه أو الغائه أو فسخه يحال الى التوفيق وفقا للأحكام الواردة في نظام التوفيق والتحكيم التجاري لغرفة تجارة وصناعة الكويت. وإذا لم يحسم النزاع بالتوفيق ، يحال الى التحكيم وفقا للأحكام الواردة في النظام المذكور " .

الفصل الأول : أحكام عامة

مادة (١) :

لأغراض هذا النظام ، يقصد بالتعابير والكلمات التالية المعاني الموضحة ازاء كل منها :

الدولة	:	دولة الكويت
الغرفة	:	غرفة تجارة وصناعة الكويت
المجلس	:	مجلس ادارة الغرفة
اللجنة	:	لجنة التوفيق والتحكيم والتسجيل في الغرفة.
النظام	:	نظام التوفيق والتحكيم التجاري للغرفة.
هيئة التوفيق	:	تضم موقفا واحدا أو أكثر هدفها للتوسط والتوفيق في نزاع معين وصولا الى حل ودي بشأنه.
هيئة التحكيم	:	تشكل من محكم واحد أو ثلاثة محكمين للبت نهائيا في نزاع معين.
أمانة اللجنة	:	الادارة القانونية في الغرفة.
الخبير	:	كل من تختاره هيئة التوفيق أو هيئة التحكيم للاستعانة بخبرته في أي مجال يتعلق بنزاع معين.

مادة (٢) :

ان الاتفاق على التوفيق و/أو التحكيم أمام غرفة تجارة وصناعة الكويت يعني اقرار طرفي أو أطراف النزاع بالاطلاع على أحكام هذا النظام والقبول بها والالتزام بتنفيذها .

مادة (٣) :

يجب أن تقدم الطلبات والوثائق والمستندات وجميع الأوراق بعدد من النسخ يوازي عدد أطراف النزاع وعدد المحكمين مضافا اليها نسختان تودع جميعها لدى أمانة اللجنة .

مادة (٤) :

تجرى جميع التبليغات بواسطة الأمانة العامة ما لم تقرر هيئة التوفيق أو هيئة التحكيم غير ذلك. وتعتبر التبليغات قد تمت بطريقة صحيحة اذا سلّمت مقابل إيصال أو أرسلت بكتب مسجلة بعلم الوصول الى العنوان الصحيح لمن أرسلت اليه.

مادة (٥) :

تطبق أحكام هذا النظام على جميع المنازعات التجارية التي تقدم الى الغرفة للتوفيق أو للتحكيم ، شريطة أن يكون أحد أطرافها على الأقل عضوا في الغرفة.

مادة (٦) :

يتم التحكيم بناءً على نص في العقد الذي نشأ عن النزاع ، أو بناءً على اتفاق لاحق بين طرفي أو أطراف التعاقد ، أو بناءً على طلب خطي من أحد الأطراف وموافقة خطية من الطرف أو الأطراف الأخرى.

مادة (٧) :

تعتبر كل المعلومات المقدمة الى هيئة التوفيق أو هيئة التحكيم من أطراف النزاع أو ممثليهم أو من الخبراء أو الشهود سرية. ويجب على من اطلع عليها بحكم وظيفته عدم افشاء ما فيها الا بطلب من جهة قضائية مختصة.

مادة (٨) :

تطبق قواعد التوفيق والتحكيم للجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية (اليونسترال) في حال عدم وجود نص في هذا النظام أو في قانون المرافعات المدنية والتجارية في الدولة يحكم مسألة معينة.

الفصل الثاني : لجنة التوفيق والتحكيم والتسجيل في الغرفة

المادة (٩) :

يشكل المجلس اللجنة من بين أعضائه وغيرهم على ألا يقل عددهم عن خمسة وذلك وفقا لقانون الغرفة ونظامها الأساسي. وينتخب أعضاء اللجنة رئيسا ومقررا لها.

المادة (١٠) :

تنتهي مدة العضوية في اللجنة مع كل انتخابات لمجلس ادارة الغرفة ويمكن اعادة انتخاب أو اختيار الأعضاء لـمـدـد أـخـرى وفي حال انتهاء عضوية أحد أعضاء اللجنة أثناء اشتراكه في هيئة التوفيق أو هيئة التحكيم بنزاع ما ، استمر في عمله حتى تمام انتهاء مهمته في هذا النزاع. ويمكن للغرفة أن تكلف اللجنة بمهام واختصاصات غير التوفيق والتحكيم ، ولكن يجب عليها حتما الالتزام بأحكام هذا النظام حين تمارس اختصاصاتها المتعلقة بتطبيق هذا النظام.

المادة (١١) :

يكون مقر اللجنة في الغرفة ، وتجتمع كلما دعت الحاجة الى ذلك بدعوة من رئيسها وفي حالة غيابه من مقررها ، أو بطلب خطي من ثلاثة من أعضائها على الأقل.

المادة (١٢) :

يكون اجتماع اللجنة لأغراض اختصاصاتها في هذا النظام صحيحا بحضور أغلبية أعضائها. ويتراأس جلسات اللجنة رئيسها أو مقررها. وفي حال غيابهما تنتخب اللجنة من بين أعضائها رئيسا للجلسة. وتعتبر جلسات اللجنة ومداولاتها سرية ، وتصدر قراراتها بأغلبية أصوات الحاضرين ، وفي حال تساوى الأصوات يكون لرئيس الجلسة صوت مرجح. ويوقع رئيس الجلسة على محضرها.

المادة (١٣) :

لا يجوز لأى من أعضاء اللجنة أن يحضر اجتماعها أو يشترك في أعمالها عند بحث موضوع هو طرف فيه أو له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة به ، أو اذا كان قريباً لأحد الأطراف حتى الدرجة الرابعة أو وكيلاً لأحد الخصوم في أعماله الخاصة أو ممثلاً قانونياً له أو وصياً أو قيماً عليه .

المادة (١٤) :

تكون اختصاصات اللجنة فيما يتعلق بتطبيق هذا النظام كما يلي :

- آ - اختيار هيئة التوفيق حسب المادة (١٥) من هذا النظام .
- ب - تعيين محكم أو أكثر أو رئيس هيئة التحكيم حسب المادة (١٦) من هذا النظام
- ج - الفصل في طلبات رد أى من المحكمين بموجب المادة (٢٨) من هذا النظام
- د - وضع قوائم المحكمين والخبراء من داخل الدولة وخارجها اذا ارتأت ذلك . وترشيح المحكمين والخبراء للجهات الرسمية والأهلية التي تطلب ذلك من داخل الدولة أو خارجها .
- هـ - النظر في الشكاوى المتعلقة بمخالفة المحكم أو هيئة التحكيم لهذا النظام أو للمبادئ الرئيسية للتقاضي بناءً على طلب أحد أطراف النزاع حسب المادتين (٢٩) و (٣٤) من هذا النظام .
- و - اقتراح التعديلات التي ترى ضرورة ادخالها على هذا النظام أو على أية لوائح تتعلق به .
- ز - تحديد العرف التجارى في مسألة معينة بمبادرة منها أو اجابة لطلب بذلك .

الفصل الثالث : هيئة التوفيق وهيئة التحكيم

المادة (١٥) :

تعين اللجنة هيئة التوفيق من عضو أو أكثر من بين أعضائها أو من خارجها لاجراء التوفيق ، ويستمر عضو الهيئة في أداء مهمته حتى الانتهاء منها .

المادة (١٦) :

آ - يختار أطراف النزاع محكما فردا أو هيئة من ثلاثة محكمين وذلك وفقا لما يتفقون عليه .

ب - اذا كان الاتفاق على محكم فرد وفشل الأطراف في تسميته تقوم اللجنة بتعيينه بطلب من أحد الأطراف.

ج - اذا كان الاتفاق على هيئة من أكثر من محكم فعلى كل طرف أن يسمي محكما ، فاذا لم يتم ذلك في طلب التحكيم أو في الرد على الطلب تقوم اللجنة ، بطلب من أحد الأطراف ، بتعيين المحكم نيابة عن الطرف الذي لم يقم بذلك .

د - يختار الأطراف مباشرة رئيسا لهيئة التحكيم أو تطلب من المحكمين اختياره ، فاذا لم يتفق الأطراف أو المحكمون على ذلك تقوم اللجنة بتعيين رئيس الهيئة بناء على طلب من أحد الأطراف .

هـ - يراعى في تطبيق أحكام البنود (ب) و (ج) و (د) أحكام المادة (٢٤) من هذا النظام .

و - يكون قرار اللجنة في تعيين المحكم أو المحكمين أو رئيس الهيئة نهائيا ولا يقبل أى طعن بشأنه الا للأسباب المتعلقة برد المحكمين في هذا النظام .

المادة (١٧) :

يشترط في المحكم أن يكون من ذوى السمعة الطيبة وغير محكوم عليه في أى قضية تمس الشرف أو الأمانة وأن يكون محايدا وأمينا في أداء مهمته ، ولا يجوز أن يكون وكلا عن أحد أطراف النزاع أو موظفا عنده أو شريكا أو قريبا له أو وصيا أو قيما عليه وألا تكون له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في النزاع أو أن يكون قد سبق له التوسط في حله بالتوفيق أو أبدى رأيه فيه ، ما لم يقبل الأطراف بغير ذلك .

المادة (١٨) :

آ - تعقد جلسات التوفيق والتحكيم في مقر الغرفة ويجوز أن تعقد في غيره ضمن الدولة أو خارجها اذا دعت الحاجة الى ذلك ، على أن تكون جلسة التسوية النهائية أو اصدار الحكم في مقر الغرفة ما لم يتفق الأطراف على غير ذلك .

ب - يجوز للهيئة اتخاذ قرارات اجرائية بالتمير بشرط اجماع الأصوات .

ج - جلسات التوفيق والتحكيم سرية ، ولا يحضرها الا من تأذن له الهيئة المعنية عندما ترى ضرورة في حضوره .

الفصل الرابع : امانة اللجنة

المادة (١٩) :

تتولى امانة اللجنة القيام بالأعمال التالية :

- أ - استلام طلبات التوفيق والردود عليها وكافة المستندات الخاصة بالنزاع.
- ب - استلام طلبات التحكيم والردود عليها وكافة المستندات الخاصة بالنزاع.
- ج - اخطار الطرف/ الأطراف الأخرى في النزاع بطلب التوفيق أو التحكيم.
- د - اعداد ملخص للنزاع وعرضه مع المستندات على اللجنة.
- هـ - اعلان أطراف النزاع بمواعيد الجلسات ومكان انعقادها.
- و - اعداد وحفظ سجل لطلبات التوفيق والتحكيم التي تعرض على اللجنة وحفظ أصول الأحكام الصادرة للرجوع اليها عند الحاجة.
- ز - تسجيل محاضر جلسات اللجنة والهيئات.
- ح - الاحتفاظ بقوائم المحكمين وبأسماء وعناوين أصحاب الخبرة والاختصاصات في كافة المجالات الاقتصادية والمهنية.

الفصل الخامس : التوفيق

المادة (٢٠) :

- ١- يتقدم الطرف الراغب في التوفيق بطلب كتابي الى أمانة اللجنة.
- ٢- يجب أن يشتمل الطلب على سرد وقائع النزاع ووجهة نظر الطالب مدعمة بالمستندات المؤيدة.
- ٣- تقوم أمانة اللجنة بإبلاغ طلب التوفيق الى الطرف الآخر خلال مدة لا تزيد على سبعة أيام من تاريخ استلامه. وعلى الطرف الآخر أن يبدى وجهة نظره فيما يتعلق بالنزاع المعروض خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعلامه بطلب التوفيق.
- ٤- تعين هيئة التوفيق من قبل اللجنة وفقا لاحكام المادة (١٥) من هذا

النظام ، وللأطراف الاعتراض على الموفق/الموفقين خلال اسبوعين من تاريخ اعلامهم باسماء الموفق/الموفقين على أن تبدأ اجراءات التوفيق بعد مضي هذه المدة مباشرة.

- ٥- تدرس هيئة التوفيق القضية وتدعو الأطراف أمامها وتسمع أقوالهم ، وعلى كل طرف الحضور بشخصه أو بمن ينييه .
- ٦- تقوم الهيئة بتقريب وجهات النظر بين الأطراف ، وعند اتفاقهم على صيغة نهائية للحل يثبت ذلك بمحضر وتصادق عليه الهيئة .
- ٧- يجب أن تفرغ هيئة التوفيق من أداء مهمتها في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ أول اجتماع للهيئة . ويجوز تمديد هذه المدة لفترة لا تتعدى ثلاثة أشهر أخرى بقرار من اللجنة اذا تطلب الأمر ذلك .

المادة (٢١) :

اذا لم تنجح محاولة التوفيق يعتبر النزاع غير قائم أمام الغرفة ، ولا تتأثر حقوق أطراف التوفيق بأى شكل من الاشكال بما عرض أو كتب أثناء سريان اجراءات التوفيق .

وتصدر الغرفة ، بناء على طلب أى من الأطراف ، شهادة توضح أن النزاع قد عرض أمامها ولكن مساعي التوفيق قد فشلت في حله دون أن تبدى أى تعليق أو رأى حول موضوع النزاع .

الفصل السادس : التحكيم

المادة (٢٢) :

على طالب التحكيم التقدم خطيا بطلبه الى أمانة اللجنة مدعما بالمستندات المؤيدة لوجهة نظره ويجب أن يحتوى طلبه على الأخص ما يلي :

- ١- اسم الطالب وصفته وجنسيته وعنوانه .
- ٢- اسم المطلوب ضده التحكيم وجنسيته وعنوانه .
- ٣- موضوع النزاع وطلبات المدعي .
- ٤- اسم وعنوان المحكم الذى اختاره مقدّم الطلب اذا تضمن بند التحكيم في العقد الذى نشأ عنه النزاع ذلك .

- ٥- التعهد بقبول الحكم الذى تصدره هيئة المحكمين في موضوع النزاع كحكم نهائي وتنفيذه من تاريخ صدوره .
 - ٦- التعهد بسداد رسوم التحكيم والاعتاب التي تحددها اللجنة والمصروفات التي قد تحتاجها اجراءات التحكيم .
- ويرفق مع الطلب ما يلي :
- ١- العقد المتضمن بند التحكيم ان وجد .
 - ٢- مشاركة التحكيم ان وجدت .
 - ٣- المستندات المؤيدة .
 - ٤- وكالة موثقة اذا كان طلب التحكيم موقعا من قبل الوكيل القانوني .

المادة (٢٣) :

- ١- تقوم امانة اللجنة بابلاغ طلب التحكيم فور استلامه الى الطرف/الأطراف الأخرى .
- ٢- على الطرف/الأطراف الأخرى الاجابة على طلب التحكيم خلال ثلاثين يوما من تاريخ استلامهم الطلب ، على أن يراعى في الرد أحكام المادة (٢٢) في هذا النظام .
- ٣- اذا كان التحكيم الزاميا ، أى بموجب عقد أو مشاركة تحكيم ، وجب على الطرف/الأطراف الأخرى الاجابة على طلب البدء في التحكيم خلال ثلاثين يوما من تاريخ استلامهم الطلب ، ويجوز للجنة امهالهم لمدة مماثلة - من تاريخ انتهاء المهلة الأولى - ان دعت الحاجة الى ذلك على أن تبدأ اجراءات التحكيم بعدها حتى ولو لم يصل ردهم .

المادة (٢٤) :

تخطر الامانة رئيس اللجنة بطلب التحكيم فور استلامها ردود الأطراف ومستنداتهم، ويدعو الرئيس اللجنة وأطراف النزاع لاجتماع يعقد في مدة أقصاها ثلاثة أسابيع من تاريخ استكمال استلام الردود للنظر في طلب التحكيم واستكمال تشكيل هيئة المحكمين وتقدير أتعابهم ، وللجنة اعطاء الأطراف مهلة أقصاها ثلاثة أسابيع لاستكمال التشكيل والا تتولى ذلك بنفسها وفقا لأحكام المادة (١٦) من هذا النظام .

المادة (٢٥) :

تقوم أمانة اللجنة بتبليغ هيئة التحكيم بكتاب مسجل يعلم الوصول مع ارفاق ملخص للنزاع متضمنا أسماء أطرافه. وعلى كل محكم يتم تعيينه سواء من قبل الأطراف أو من قبل اللجنة الرد كتابيا خلال اسبوعين من تاريخ استلامه التبليغ والا اعتبر رافضا للتكليف ، وفي تلك الحالة يتم تعيين غيره بذات الطريقة الذي تم فيه تعيينه.

وعلى المحكم أن يصرح في رده عن أية ارتباطات أو علاقات عمل قد تكون له مع أى من الأطراف.

المادة (٢٦) :

بعد قبول هيئة التحكيم التكليف تتولى أمانة اللجنة تسليم ملف التحكيم الى رئيس الهيئة أو الى المحكم الفرد ، حسب الحالة.

يجب أن يصدر الحكم خلال ستة أشهر من تاريخ انعقاد أول اجتماع لهيئة التحكيم ما لم يتفق الأطراف على مهلة أطول.

ويجوز للجنة أن تمدد المهلة لفترة واحدة مماثلة للفترة التي اتفق عليها الأطراف بطلب من الهيئة ولأسباب تعود الى طبيعة الدعوى ، أو الى تعذر مثول أحد أطراف النزاع أمام الهيئة لاستكمال اجراءات التحكيم أو لأي سبب آخر تقتنع به اللجنة ، كما يجوز للهيئة أن تمدد المهلة دون عودة الى اللجنة اذا وافق كافة الأطراف كتابيا على ذلك.

المادة (٢٧) :

يجوز لأي من الطرفين الاعتراض على أحد المحكمين ، أو رئيس هيئة التحكيم للأسباب ذاتها التي يرد بها القاضي أو اذا تبين أن هناك مخالفة لاحكام المادة (١٢) من هذا النظام بشأن الشروط الواجب توافرها في شخص المحكم. ولا يجوز طلب رد المحكم أو رئيس هيئة التحكيم بعد البدء في سير اجراءات التحكيم الا بناء على معلومات وصلت الى طالب الرد بعد ذلك واقتنعت بها اللجنة.

المادة (٢٨) :

يقدم الاعتراض بالرد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغ الطرف اسم المحكم المعارض عليه. ويجب أن يكون الاعتراض موجها الى رئيس اللجنة ومسببا. وتفصل اللجنة في الطلب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمه اليها في جلسة أو أكثر تعقد لهذا الغرض وتستمع فيها الى وجهة نظر المحكم ، ويكون قرارها نهائيا وغير قابل للطعن. وفي حالة رد المحكم أو رئيس الهيئة فإنه يجب تعيين آخر يحل مكانه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ قرار الرد وبذات الطريقة التي تم بها اختيار المحكم أو رئيس الهيئة. ولا تعتبر المدة الفاصلة بين تاريخ تقديم الاعتراض والفصل فيه أو تعيين محكم آخر ضمن المهلة المحددة للتحكيم.

المادة (٢٩) :

- أ - يجوز للجنة ، أثناء السير في اجراءات التحكيم وقبل قفل باب المرافعة ، عزل المحكم اذا خالف هذا النظام مخالفة جوهرية أو تجاوز المبادئ الأساسية للنقاضي ، وذلك بناء على شكوى من أحد أطراف النزاع أو من أحد المحكمين.
- ب - تنظر اللجنة في الشكوى وذلك بعد أن يتم تبليغها الى المحكم المعني وبقيّة المحكمين وأطراف النزاع ، وتصدر قرارها خلال أسبوعين من تاريخ اكتمال استلامها وجهة نظر المحكم المعني وآراء جميع الأطراف الأخرى.
- ج - يعين بديل للمحكم المعزول خلال خمسة عشر يوما من تاريخ قرار العزل وبذات الطريقة التي تم بها اختياره.
- د - لا تعتبر المدة الفاصلة بين تقديم الشكوى ضد أحد المحكمين وتاريخ صدور القرار بشأنها أو تعيين بديل للمحكم المعزول ضمن المهلة المحددة للتحكيم.

المادة (٣٠) :

لاطراف النزاع الحضور بأشخاصهم أو اناية وكيل مفوض للحضور أمام هيئة التحكيم.

المادة (٣١) :

اذا لم يحضر أحد الأطراف الاجتماعات التي تدعو اليها الهيئة ولم يقدم خلال مهلة معقولة عذرا مقبولا عن أسباب غيابه فان ذلك الغياب لا يمنع السير في التحكيم.

المادة (٣٢) :

على رئيس اللجنة في حالة رفض أحد المحكمين قبول المهمة الموكلة اليه ، أو اذا توفي المحكم أثناء نظر النزاع أو تم عزله ، أو اذا تعذر استمراره في حضور جلسات هيئة التحكيم لأي سبب ، أن يوقف التحكيم الى أن يتم تعيين خلف له بذات الطريقة - وخلال نفس المدة - التي تم بموجبها اختيار المحكم السابق أو الى أن تزول الأسباب التي أدت الى تعذر حضوره .

المادة (٣٣) :

يوقف التحكيم في احدى الحالات التالية :

- آ - تعذر حضور المحكم جلسات التحكيم أو عزله أو وفاته .
- ب - وفاة أحد أطراف النزاع أو فقداه الأهلية أثناء سير التحكيم أو زوال صفة من يمثله الى حين تعيين منفذ للوصية أو مصف للتركة أو وكيل عن الورثة أو قيم على فاقد الأهلية أو ممثل جديد لأحد الأطراف .
- ج - عدم تسديد المبالغ المقررة على حساب رسوم وأتعاب ومصاريف التحكيم .
- د - الطلب من المحكمة المختصة اتخاذ الاجراءات القانونية على من يتخلف من الشهود عن الحضور أمام هيئة التحكيم أو يمتنع عن الاجابة .
- هـ - الطلب من المحكمة المختصة الأمر بتقديم مستند تحت يد الغير .
- و - الطعن بالتزوير في المستندات .

المادة (٣٤) :

- على هيئة التحكيم مراعاة المبادئ الأساسية للتقاضي في أدائها لمهمتها وأهمها :
- آ - احترام حق الدفاع ، وذلك بتمكين كل طرف من الادلاء بما لديه من أقوال ودفع وبيانات قبل صدور قرار التحكيم .
 - ب - تمكين كل خصم من الاطلاع على الأوراق والمستندات التي يقدمها الطرف الآخر .
 - ج - معاملة الأطراف على قدم المساواة .

المادة (٣٥) :

تقوم هيئة التحكيم فوراً وبعد استلامها الملف بفحص مذكرات الطرفين وما قدماه من وثائق ومستندات وبسماع أقوالهم في مواجهة بعضهم البعض ولها أن تطلب مستندات إضافية وأن تستمع إلى الشهود ، كما لها أن تقرر الفصل في النزاع على أساس المستندات والوثائق وحدها إذا رأت ذلك كافياً شريطة الحصول على موافقة الأطراف.

المادة (٣٦) :

يجوز لهيئة التحكيم أن تقبل أي دليل تراه مفيداً في حسم النزاع المعروض شريطة ألا يخالف النظام العام أو الآداب. *هـ*

المادة (٣٧) :

لهيئة التحكيم - من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب أحد الأطراف - الاستعانة بخبير أو أكثر إذا ما دعت ظروف الدعوى إلى ذلك وعليها أن تحدد في كتاب تعيينه المهام الموكولة إليه والمهلة الواجب خلالها تقديم تقريره ، كما عليها أن تحدد أتعاب الخبير والجهة التي تتحمل الأتعاب.

المادة (٣٨) :

اللغة العربية هي لغة التحكيم ، ما لم يتفق الأطراف أو هيئة التحكيم على غير ذلك .
يحرر الحكم باللغة العربية وإذا كان التحكيم بغير العربية فيتعين أن يرفق بالحكم ترجمة رسمية باللغة العربية.

المادة (٣٩) :

يجوز لهيئة التحكيم أن تعدل عن أي إجراء أو قرار أصدرته أثناء سيرها في التحكيم وذلك قبل أن تصدر حكمها النهائي ، ويجب أن يكون قرار العدول مسبباً .

المادة (٤٠) :

يجوز لهيئة التحكيم في أى مرحلة من مراحل التحكيم وقبل الفصل في الدعوى نهائيا أن تدعو الأطراف الى اجراء تسوية ودية وذلك بعد أخذ موافقتهم على هذا الاجراء . فاذا وافق الأطراف على تسوية الهيئة ، أو اذا توصلوا الى اتفاق تسوية فيما بينهم ، تدون الهيئة - بناء على طلب الأطراف - اتفاق التسوية على شكل حكم ولا تلتزم الهيئة بتسبيب الحكم في هذه الحالة .

المادة (٤١) :

- أ - يصدر الحكم النهائي ، وأى قرار عن هيئة التحكيم تتخذه أثناء اجراءات التحكيم ، بالأغلبية . ويتم توقيعه من أعضاء الهيئة الذين وافقوا عليه .
- ب - يكون الحكم النهائي للهيئة مكتوبا ويجب أن يتضمن :

- ١ - أسماء المحكمين وأطراف النزاع .
- ٢ - ملخصا وافيا لموضوع النزاع .
- ٣ - طلبات ودفع أطراف النزاع وأسباب رفض أى طلب .
- ٤ - منطوق الحكم وأسبابه وحيثياته .
- ٥ - مصروفات ورسوم ونفقات التحكيم وبيان الطرف الذى يتحملها أو نسبة توزيعها بين الأطراف .
- ٦ - تاريخ ومكان صدور الحكم .

المادة (٤١) :

- أ - حكم هيئة المحكمين نهائي غير قابل للطعن .
- ب - تتولى هيئة التحكيم من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد أطراف النزاع تفسير أى غموض انطوى عليه الحكم وتصحيح الأخطاء المادية والحسابية في الحكم ان وجدت وتبلغ الأطراف بذلك .

وفي حال تعذر اجتماع هيئة التحكيم التي أصدرت الحكم أو بعضها تتولى اللجنة اختيار بديل أو بدلاء عن يتعذر اجتماعهم من المحكمين. وتتولى هيئة التحكيم الأصلية أو بتشكيلها الجديد مهمة التفسير أو التصحيح بحكم جديد يعتبر متما أو مصححا للقرار المطلوب تفسيره أو تصحيحه.

المادة (٤٣) :

يودع قرار التحكيم بعد توقيعه من هيئة التحكيم خلال خمسة أيام من صدوره ، وكذلك أى تصحيح له ان وجد ، لدى الجهة المختصة أصلا بنظر النزاع. ويحق للمادر لصالحه الحكم أن يستخرج منه صورة تنفيذية متى أصبح الحكم نهائيا. كما يودع قرار هيئة التحكيم لدى اللجنة التي تقوم بإعطاء صورة منه الى كل من الطرفين بعد استكمال دفع الرسوم المقررة وأتعاب المحكمين ومصاريف التحكيم ان وجدت.

المادة (٤٤) :

يتم ابلاغ الأطراف والرد من قبلهم بالتسليم باليد مقابل ايصال أو بالبريد المسجل مع علم الوصول أو بالفاكس ، وتوجه المراسلات الى عناوين الأطراف المقدمة من قبلهم الى أمانة اللجنة.

الفصل السابع : رسوم وأتعاب ومصروفات التوفيق والتحكيم

المادة (٤٥) :

تشمل مصروفات التوفيق والتحكيم الرسوم الادارية للغرفة وأتعاب الموقفين والمحكمين ومصروفاتهم الفعلية ، وأتعاب الخبراء ومصروفاتهم.

المادة (٤٦) :

تضع اللجنة جداول بالرسوم الادارية للتوفيق والتحكيم وأتعاب المحكمين يقرها المجلس ، وتكون أتعاب المحكمين بشكل نسب مئوية من مجموع مبالغ النزاع ويكون لها حد أعلى وحد أدنى حسب ظروف القضية وتعقيداتها. ويجوز تعديل هذه الجداول من وقت الى آخر.

المادة (٤٧) :

تستوفي الغرفة " رسما اداريا " يتناسب مع مبلغ النزاع كما هو مبين في جدول الرسوم ، ويدفع من قبل الأطراف بالتساوى بعد اتفاقهم على التوفيق أو التحكيم ، أو يدفع بالكامل من الطرف الراغب في السير بالتحكيم.

المادة (٤٨) :

تقرر اللجنة أتعابا للموفقين قبل احالة ملف النزاع اليهم ، ولها أن تطلب من أطراف النزاع دفعة على حساب أتعاب ومصروفات التوفيق تدفع من قبلهم مناصفة.

المادة (٤٩) :

- أ - تقرر اللجنة أتعاب هيئة التحكيم قبل احالة ملف النزاع اليها وفقا لجدول أتعاب المحكمين. أما اذا قام كل طرف بتعيين محكم فيمكنه الاتفاق معه على الاتعاب دون عودة الى اللجنة وكذلك الأمر اذا اتفق أطراف النزاع على تعيين محكم فرد أو اتفق المحكمان على تعيين رئيس هيئة التحكيم.
- ب - تقرر اللجنة دفعة على حساب أتعاب المحكمين ومصروفات التحكيم والخبرة يدفعها الأطراف بانصبة متساوية مقدما بالكامل أو على دفعات ، ويمكن أن يؤديها بكاملها الطرف الراغب في السير بالتحكيم اذا تخلف الطرف الآخر عن تسديد نصيبه.
- ج - لا يسلم ملف القضية الى هيئة التحكيم الا بعد تمام سداد الرسوم الادارية والدفعة على الحساب التي قررتها اللجنة.
- د - اذا امتنع الأطراف عن سداد دفعة المؤونة ، ان كانت على دفعات ، أو أتعاب ومصروفات الخبرة التي تقررها الهيئة أثناء سيرها في التحكيم ، يوقف التحكيم وتعلم الهيئة اللجنة بذلك بكتاب موقع من أعضائها يرفق مع الملف ويبين فيه سبب التوقف وعدد الجلسات التي عقدت.
- هـ - اذا لم يكن مبلغ النزاع محددا تقدر اللجنة أتعاب المحكمين ومبلغ الدفعة على الحساب على ضوء حجم القضية والجهد المطلوب فيها.

المادة (٥٠) :

للجنة أن تحدد بشكل استثنائي أتعاب المحكمين بمبلغ يختلف عما في الحدود المنصوص عليها في الجداول الموضوعة وذلك إذا رأت أن حجم وإجراءات القضية تستدعي ذلك ، كأن تحكم بالزيادة إذا طال أمد السير في التحكيم أو تشعب موضوع النزاع بشكل يخرج عن إرادة هيئة التحكيم ، وبالنقصان إذا توصل الأطراف مثلا إلى تسوية ودية خارج نطاق الهيئة أثناء السير في التحكيم.

المادة (٥١) :

تدفع الرسوم والأتعاب والمصاريف الواردة في هذا النظام إلى صندوق الغرفة وفقا لأنظمة الغرفة المالية.

الفصل الثامن : أحكام ختامية

المادة (٥٢) :

يعتمد هذا النظام من قبل المجلس بناء على عرض من رئيس اللجنة. ويبدأ العمل به من تاريخ اعتماده. ويتم تعديله عند الحاجة بقرار من المجلس بناء على اقتراح من اللجنة.

المادة (٥٣) :

تصدر القرارات التنفيذية لهذا النظام من رئيس المجلس بناء على عرض من المدير العام يوافق عليه رئيس اللجنة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

* مرسوم بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٠

باصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية

بعد الاطلاع على الأمر الأميري الصادر بتاريخ ٤ من رمضان سنة ١٣٩٦ هـ ،
الموافق ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٧٦ م بتنقيح الدستور ،

وعلى المواد ٧٢ و ١٦٣ و ١٦٥ و ١٦٦ من الدستور ،

وعلى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون المرافعات المدنية
والتجارية ، والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم الأميري رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ بقانون تنظيم القضاء ،
والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦١ بتنظيم العلاقات القانونية ذات العنصر
الأجنبي ،

وعلى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن حالات الطعن بالتميز
واجراءاته ،

وعلى المرسوم الصادر في ٢٨ ذي الحجة سنة ١٣٨٤ هـ ، الموافق ٢٩
أبريل سنة ١٩٦٥ م بالاجراءات التي تتبع أمام المحاكم الجزئية ،

وبناء على عرض وزير الدولة للشئون القانونية والادارية ووزير العدل ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

أصدرنا القانون الآتي نصه :

• عدل بالقوانين ارقام ١٢١ سنة ٨٦ ، ٤٢ سنة ٨٧ ، ٣ سنة ٨٨ ، ٤٤ سنة ٨٩ ، ٥٧ سنة ٨٩ ، ٤٧
سنة ٩٤ ، ١٨ سنة ٩٥ .

مادة اولى

يعمل بأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية المرفق .

مادة ثانية

يلغى المرسوم بقانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية والقرارات الصادرة تنفيذاً لأحكامه ، كما يلغى الباب الأول من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦١ بتنظيم العلاقات القانونية ذات العنصر الأجنبي ، والباب الأول من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن حالات الطعن بالتمييز واجراءاته ، ويلغى كذلك المرسوم الصادر في ٢٨ ذى الحجة سنة ١٣٨٤ هـ ، الموافق ٢٩ ابريل سنة ١٩٦٥ م بالاجراءات التى تتبع أمام المحاكم الجزئية ، كما يلغى كل نص آخر يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ثالثة

تحيل المحاكم بدون رسوم ومن تلقاء نفسها الدعاوى المنظورة أمامها الى أصبحت من اختصاص محاكم أخرى بمقتضى أحكام هذا القانون ، وذلك بالحالة التى تكون عليها . وفي حالة غياب أحد الخصوم تعلن ادارة الكتاب أمر الاحالة إليه مع تكليفه الحضور في المرافعة العادية أمام المحكمة التى أحيلت إليها الدعوى .

ولا تسرى أحكام الفقرة السابقة على الدعاوى المحـكـومـة في شق من موضوعها ، والدعاوى التى صدر فيها حكم فرعى منه لجزء من الخصومة والدعاوى التى صدر فيها قرار بتأجيلها للنطق بالحكم ولو مع التصريح للخصوم بتقديم مذكرات .

مادة رابعة

يستمر السير في اجراءات التنفيذ على العقار طبقاً للنصوص المقررة قبل العمل بأحكام هذا القانون متى كان قد صدر فيها حكم برسو المزداد في ظلها .

مادة خامسة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول
نوفمبر سنة ١٩٨٠ م .

أمير الكويت
جابر الأحمد

وزير العدل
عبد الله إبراهيم المفرج

رئيس مجلس الوزراء
سعد العبد الله الصباح

وزير الدولة للشئون القانونية والإدارية
سلمان الدخيج الصباح

صدر بقصر السيف في : ٢٠ رجب ١٤٠٠ هـ
الموافق : ٤ يونيو ١٩٨٠ م

(١) نشر بالعدد رقم ١٢٠٧ من الكويت اليوم الصادر في ٢٥ يونيو ١٩٨٠

الباب الثاني عشر

التحكيم

مادة (١٧٣)

يجوز الاتفاق على التحكيم في نزاع معين ، كما يجوز الاتفاق على التحكيم في جميع المنازعات التي تنشأ عن تنفيذ عقد معين .

ولا يثبت التحكيم الا بالكتابة .

ولا يجوز التحكيم في المسائل التي لا يجوز فيها الصلح ، ولا يصح التحكيم الا لمن له أهلية التصرف في الحق محل النزاع .

ويجب أن يحدد موضوع النزاع في الاتفاق على التحكيم أو أثناء المرافعة ولو كان المحكم مفوضا بالصلح ، والا كان التحكيم باطلا .

ولا تختص المحاكم بنظر المنازعات التي اتفق على التحكيم في شأنها ويجوز التزول عن الدفع بعدم الاختصاص صراحة أو ضمنا .

ولا يشمل التحكيم المسائل المستعجلة ما لم يتفق صراحة على خلاف

ذلك .

مادة (١٧٤)

لا يجوز أن يكون المحكم قاصرا أو مجورا عليه أو محروما من حقوقه المدنية بسبب عقوبة جنائية أو مفسا لم يرد إليه اعتباره .
وإذا تعدد المحكمون وجب في جميع الأحوال أن يكون عددهم وترا . كما يجب تعيين المحكم في الاتفاق على التحكيم أو في اتفاق مستقل .

مادة (١٧٥)

إذا وقع النزاع ولم يكن الخصوم قد اتفقوا على المحكمين أو امتنع واحد أو أكثر من المحكمين المتفق عليهم عن العمل أو اعتزله أو عزل عنه أو حكم برده أو قام مانع من مباشرته له ، ولم يكن هناك اتفاق في هذا الشأن بين الخصوم عينت المحكمة المختصة أصلا بنظر النزاع من يلزم من المحكمين وذلك بناء على طلب أحد الخصوم بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى . ويجب أن يكون عدد من تعيينهم المحكمة مساويا للعدد المتفق عليه بين الخصوم أو مكملا له ، ولا يجوز الطعن في الحكم الصادر بذلك بأى طريق من طرق الطعن .

مادة (١٧٦)

لا يجوز التفويض للمحكمين بالصلح ، ولا الحكم منهم بصفة محكمين مصالحين ، الا اذا كانوا مذكورين بأسمائهم في الاتفاق على التحكيم .

مادة (١٧٧)

يجوز لوزارة العدل أن تشكل هيئة تحكيم أو أكثر تنعقد في مقر المحكمة الكلية أو أى مكان آخر يعينه رئيس الهيئة . وتكون رئاستها لمستشار أو قاض تختاره الجمعية العمومية للمحكمة المختصة ، وعضويتها لاثنتين من التجار أو ذوى التخصصات الأخرى ، يتم اختيارهما من الجداول المعدة في هذا الشأن وذلك وفق القواعد والاجراءات التى يصدر

بها قرار من وزير العدل . ويقوم بأمانة سر الهيئة أحد موظفي المحكمة الكلية .

وتعرض عليها - بغير رسوم - المنازعات التي يتفق ذوو الشأن كتابة على عرضها عليها . وتسرى في شأنها القواعد المقررة في هذا الباب ، ومع ذلك يجوز لها أن تصدر الأحكام والأوامر المشار إليها في الفقرات أ ، ب ، ج من المادة (١٨٠) .

مادة (١٧٨)

مع عدم الإخلال بما نص عليه في المادة السابقة أو أى قانون آخر ، يشترط أن يقبل المحكم القيام بمهمته . ويثبت القبول كتابة .

وإذا تنحى المحكم - بغير سبب جدى - عن القيام بعمله بعد قبوله التحكيم ، جاز الحكم عليه بالتعويضات .

ولا يجوز عزل المحكم الا بموافقة الخصوم جميعا .

ولا يجوز رده عن الحكم الا لأسباب تحدث أو تظهر بعد تعيين شخصه . ويطلب الرد لذات الأسباب التي يرد بها القاضى أو يعتبر بسببها غير صالح للحكم . ويرفع طلب الرد إلى المحكمة المختصة أصلا بنظر الدعوى خلال خمسة أيام من اخبار الخصم بتعيين المحكم ، أو من تاريخ حدوث سبب الرد أو علمه به إذا كان تاليا لاخباره بتعيين المحكم .

وفي جميع الأحوال لا يقبل طلب الرد إذا صدر حكم المحكمين أو أقفل باب المرافعة في القضية .

ويجوز لطالب الرد استئناف الحكم الصادر في طلبه أيا كانت قيمة المنازعة المطروحة على المحكم .

مادة (١٧٩)

يقوم المحكم خلال ثلاثين يوما على الأكثر من قبول التحكيم باخطار الخصوم بتاريخ أول جلسة تحدد لنظر النزاع ، ويمكن انعقادها وذلك دون تقييد بالقواعد المقررة في هذا القانون للاعلان . ويحدد

لهم موعدا لتقديم مستنداتهم ومذكراتهم وأوجه دفاعهم . ويجوز الحكم بناء على ما يقدمه جانب واحد اذا تخلف الآخر عن ذلك في الموعد المحدد .

واذا تعدد المحكمون وجب أن يتولوا مجتمعين اجراءات التحقيق وأن يوقع كل منهم على المحاضر ، ما لم يجمعوا على نذب واحد منهم لاجراء معين ويشتوا نذبه في محضر الجلسة ، أو كان اتفاق التحكيم يخول ذلك لأحدهم .

مادة (١٨٠)

تنقطع الخصومة أمام المحكم اذا قام سبب من أسباب انقطاع الخصومة المقررة في هذا القانون . ويترتب على الانقطاع آثاره المقررة قانونا .

واذا عرضت خلال التحكيم مسألة أولية تخرج عن ولاية المحكم أو طعن بتزوير ورقة أو اتخذت اجراءات جنائية عن تزويرها أو عن حادث جنائي آخر ، أوقف المحكم عمله حتى يصدر فيها حكم انتهائي . كما يوقف المحكم عمله للرجوع إلى رئيس المحكمة المختصة أصلا بنظر النزاع لاجراء ما يأتي : -

أ - الحكم بالجزاء المقرر قانونا على من يتخلف من الشهود عن الحضور أو يمتنع عن الإجابة .

ب - الحكم بتكليف الغير بإبراز مستند في حوزته ضروري للحكم في التحكيم .

ج - الأمر بالانابات القضائية .

مادة (١٨١)

اذا لم يشترط الخصوم في الاتفاق على التحكيم أجلا للحكم ، كان على المحكم أن يحكم خلال ستة أشهر من تاريخ اخطار طرفي الخصومة بجلسة التحكيم ، وإلا جاز لمن شاء من الخصوم رفع النزاع إلى المحكمة ، أو المضي فيه أمامها اذا كان مرفوعا من قبل .

واذا اختلفت تواريخ اخطار الخصوم بدأ الميعاد من تاريخ الاخطار
الأخير .

وللخصوم الاتفاق - صراحة أو ضمنا - على مد الميعاد المحدد اتفاقا
أو قانونا ، ولهم تفويض المحكم في مده إلى أجل معين .

ويقف الميعاد كلما أوقفت الخصومة أو انقطعت أمام المحكم ، ويستأنف
سيره من تاريخ علم المحكم بزوال سبب الوقف أو الانقطاع . وإذا كان
الباقى من الميعاد أقل من شهرين امتد إلى شهرين .

مادة (١٨٢)

يصدر المحكم حكمه غير مقيد باجراءات المرافعات عدا ما نص عليه
في هذا الباب . ومع ذلك يجوز للخصوم الاتفاق على اجراءات معينة
يسير عليها المحكم .

ويكون حكم المحكم على مقتضى قواعد القانون الا اذا كان مفوضا
بالصلاح فلا يتقيد بهذه القواعد عدا ما تعلق منها بالنظام العام .

وتطبق القواعد الخاصة بالنفاذ المعجل على أحكام المحكمين .

ويجب أن يصدر حكم المحكم في الكويت ، والا اتبعت في شأنه القواعد
المقررة لأحكام المحكمين الصادرة في بلد أجنبي .

مادة (١٨٣)

يصدر حكم المحكمين بأغلبية الآراء ، وتجب كتابته ، ويجب أن
يشتمل بوجه خاص على صورة من الاتفاق على التحكيم ، وعلى ملخص
أقوال الخصوم ومستنداتهم وأسباب الحكم ومنطوقه وتاريخ صدوره والمكان
الذى صدر فيه وتوقيعات المحكمين . وإذا رفض واحد أو أكثر من المحكمين
توقيع الحكم ذكر ذلك فيه . ويكون الحكم صحيحا اذا وقعته أغلبية المحكمين .

ويحرر الحكم باللغة العربية ما لم يتفق الخصوم على غير ذلك ، وعندئذ
يتعين أن ترفق به عند ايداعه ترجمة رسمية .

ويعتبر الحكم صادرا من تاريخ توقيع المحكمين عليه بعد كتابته .

مادة (١٨٤)

يودع أصل الحكم - ولو كان صادرا باجراء من اجراءات التحقيق - مع أصل الاتفاق على التحكيم ادارة كتاب المحكمة المختصة أصلا بنظر النزاع خلال عشرة الأيام التالية لصدور الحكم المنهى للخصومة .
ويحرر كاتب المحكمة محضرا بهذا الأيداع .

مادة (١٨٥)

لا يكون حكم المحكم قابلا للتنفيذ الا بأمر يصدره رئيس المحكمة التي أودع الحكم ادارة كتابها بناء على طلب أحد ذوى الشأن ، وذلك بعد الاطلاع على الحكم وعلى اتفاق التحكيم وبعد التثبت من انتفاء موانع تنفيذه ، وانقضاء ميعاد الاستئناف اذا كان الحكم قابلا له وغير مشمول بالنفاذ المعجل . ويوضع أمر التنفيذ بذيل أصل الحكم .

* مادة (١٨٦)

لا يجوز استئناف حكم المحكم الا اذا اتفق الخصوم قبل صدوره على خلاف ذلك . ويرفع الاستئناف عندئذ أمام المحكمة الكلية بهيئة استئنافية ، ويخضع للقواعد المقررة لاستئناف الأحكام الصادرة من المحاكم ، ويبدأ ميعاده من ايداع أصل الحكم ادارة الكتاب وفقا للمادة (١٨٤) .

ومع ذلك لا يكون الحكم قابلا للاستئناف اذا كان المحكم مفوضا بالصلح ، أو كان محكما في الاستئناف ، أو كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز الف دينار ، أو كان الحكم صادرا من الهيئة المنصوص عليها في المادة (١٧٧) .

* عدل النصاب الوارد في الفقرة الثانية من المادة ١٨٦ من خمسمائة دينار الى الف دينار بالمرسوم بالقانون رقم

٣ لسنة ١٩٨٨

ويجوز لكل ذى شأن أن يطلب بطلان حكم المحكم الصادر نهائيا وذلك في الأحوال الآتية ولو اتفق قبل صدوره على خلاف ذلك : -

أ - اذا صدر بغير اتفاق تحكيم أو بناء على اتفاق تحكيم باطل أو سقط بتجاوز الميعاد أو اذا كان الحكم قد خرج عن حدود الاتفاق على التحكيم .

ب - اذا تحقق سبب من الأسباب التى يجوز من أجلها التماس إعادة النظر .

ج - اذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات أثر في الحكم .

مادة (١٨٧)

ترفع دعوى البطلان إلى المحكمة المختصة أصلا بنظر النزاع بالأوضاع المعتادة لرفع الدعوى وذلك خلال ثلاثين يوما من اعلان الحكم ، ويبدأ هذا الميعاد وفقا لأحكام المادة (١٤٩) في الحالات التى يتحقق فيها سبب من الأسباب التى يجوز من أجلها التماس إعادة النظر .

ويجب أن تشمل الصحيفة على أسباب البطلان ، وإلا كانت باطلة .

ويتعين على رافع الدعوى أن يودع عند تقديم صحيفة على سبيل الكفالة عشرين دينارا . ولا تقبل ادارة الكتاب صحيفة الدعوى اذا لم تصحب بما يثبت ايداع الكفالة . ويكفى ايداع كفالة واحدة في حالة تعدد المدعين اذا أقاموا دعواهم بصحيفة واحدة ولو اختلفت أسباب البطلان . وتعفى الحكومة من ايداع هذه الكفالة كما يعفى من ايداعها من يعفون من الرسوم القضائية .

وتصادر الكفالة بقوة القانون متى حكم بعدم قبول الدعوى أو بعدم جواز رفعها أو بسقوطها أو ببطلانها أو برفضها .

واذا حكمت المحكمة ببطالان حكم المحكمين تعرضت لموضوع
التزاع وقضت فيه .

مادة (١٨٨)

لا يترتب على رفع دعوى البطلان وقف تنفيذ حكم المحكم .

ومع ذلك يجوز للمحكمة التي تنظر الدعوى أن تأمر بناء على طلب
المدعى بوقف تنفيذ الحكم اذا كان يخشى وقوع ضرر جسيم من التنفيذ
وكانت أسباب البطلان مما يرجح معها القضاء ببطالان الحكم .

ويجوز للمحكمة عندما تأمر بوقف التنفيذ أن توجب تقديم كفالة
أو تأمر بما تراه كفيلا بصيانة حق المدعى عليه . وينسحب الأمر الصادر
بوقف تنفيذ الحكم على اجراءات التنفيذ التي اتخذها المحكوم له من تاريخ
طلب وقف التنفيذ .

فہرس عام

ص 1-2	م	* تقديم
ص 3-9	ة	* مدخل الدراسة
ص 3-4		- بطاقة تعريف بغرفة تجارة وصناعة الكويت (مرجعية للتجار)
		- تحديد مكان نظام تحكيم الغرفة على خريطة النظام القضائي
ص 4-9		الكويتي
ص 4-6	تي	* مطالعة النظام القضائي الكويتي
ص 6-9		* التكيف القانوني لنظام تحكيم غرفة تجارة وصناعة الكويت
ص 7		* مسائل أولية- التعريف بالتحكيم - المصطلح القانوني
ص 7-8		* متابعة للتعريف السابق - أنواع التحكيم التجاري
		* تطبيق الأفكار السابقة على جزئية البحث الماثلة -
ص 8-9		التكيف القانوني لتحكيم الغرفة.
		- الأداء القضائي لنظام تحكيم غرفة تجارة وصناعة الكويت (دوليا
ص 10-20		ومحليا.
ص 10		* اختلاف التعريف بين التحكيم التجاري الدولي والمحلي
ص 11	م	* ادارة التحكيم
ص 11	م	* اتفاق التحكيم
ص 11	م	* تشكيل هيئة التحكيم
ص 12	م	* اجراءات نظر التحكيم

ص 12	* اصدار حكم التحكيم
ص 13-12	* ضوابط تسبيب أحكام المحكمين
	* هل تقاس أسباب بطلان حكم التحكيم بذات الأقيسه
ص 17-14	التي تستخدم في بيان بطلان أحكام القضاء
ص 16-11	* هوامش على بعض المشكلات العملية للتحكيم
ص 17	* الاتفاق على التحكيم
ص 18	* انعقاد التحكيم
ص 18	* طلب رد المحكم وتنحيته
ص 19	* أتعاب التحكيم عند غياب الاتفاق عليه
	* تنفيذ التحكيم (تفرقة بين التحكيم الأجنبي والتحكيم
ص 20	الوطني)
ص 21	- الأداء التنظيمي للغرفة في مجال التحكيم التجاري دوليا ومحليا
ص 50 - 22	- ملحق وثائق